أكاديمية الفنون
ACADEMY OF ARTS

الفن المعاصر

مجلة فصلية متخصصة لترجم الجديد فى الفنون المعاصرة والثقافة

CONTEMPORARY ART REVIEW - REVUE D'ART CONTEMPORAIN

جون بول سارتر
نص مكتشف : سيناريو "المقاومة"
سريل سميث
كيف دفن الماركيز دى ماركس!
إريكاكورتيس بزايس
توظيف العلامات المرجعية
ساه وتنارو
تأثير السينما الأخيرة فى الفيلم اليابانى
رايس نسو
الرقص والتكنولوجيا
لورى سوتوسون
النظرية الموسيقية والأداء
ايسانوس وديوو
المواقع البوتوبى للهوية السراء
جيوزاى سوتسون
مقاربات فى البلاغة التشكيلية
ماركوس سيكلر
قراءات للتفكيكية
فيليب أوسلاندر
الحياة ووسائل الاتصال

العدد الثالث - شتاء ٢٠٠١

الفن المعاصر

مجلة علمية محكمة

تصدرها اكاديمية الفنون

رئيس التحرير أ . د. فوزى فهمى

مدير التحرير د . وائل غالى

سكرتيرا التحرير د . محمد مهران

احمد رمضان

مستشارو التحرير

أ . د . سمحة الخولى

أ . سعد اردش

أ . توفيق صالح

أ . د. نبيل راغب

أ . د. رتيبة الحفنى

أ . د. صلاح قنصوة

أ. صفوت كمال

هيئة التحرير

أعضاء هيئة التدريس بأقسام اللغات بمركز اللغات والترجمة بالأكاديمية

المحتويات

كلمة المحرر

مسرح

توظيف العلامات المسرحية ترجمة : د. خالد سالم مراجعة : أ.م.د. حسن عطية ١٥

تعليم المسرح التجريبي ترجمة : محمد الجندي مراجعة : أ.د. نبيل راغب ٣١

سينما

علامات الصور السينمائية ترجمة : د.جيهان عيسوى مراجعة : توفيق صالح ٤٥

تأثير الفيلم الأجنبي في السينما اليابانية ترجمة : نجلاء الحفنى مراجعة : د. عادل امين ٥٥

موسيقى

الموسيقى والأداء ترجمة : سامح فكرى مراجعة : د.نيفين علوبة ٧٥

تعليم التأليف الموسيقى ترجمة : د. فيفى فريد مراجعة : أ.د. حمادة إبراهيم ٩٣

رقص

الرقص والكمبيوتر ترجمة : هبة نبيل مراجعة : د. مصطفى عثمان ١١٣

الرقص والتكنولوجيا ترجمة : داليا صبرى مراجعة : أ.د. ماجدة عز ١٢١

فنون شعبية

الحياة في الغنية ترجمة : د. سومية مظلوم مراجعة : صفوت كمال ١٢٩

الهوية السمراء ترجمة : د. سهير الجمل مراجعة : محمد الجوهرى ١٦٧

فن تشكيلي

الحقيقة أمن في اللوحة أم في العين؟ ترجمة : د. محمد توفل مراجعة : أ.د. محمد حامد ١٩٢

البلاغة التشكيلية ترجمة : د. إيمان حجازي مراجعة : أ.د. رمزي مصطفى ٢١٥

نظرية نقدية

قراءات للتفكيكية ترجمة : أ.د منى صفوت مراجعة : أ.د. حمادة إبراهيم ٢٢٩

الخدانة ومابعدها ترجمة : احمد حسن مراجعة : أ.م.د. حامد غانم ٢٥١

نظرية ثقافية

السياسات الثقافية والموروث الثقافي ترجمة : أ.د. امين الرباط مراجعة : أ.د. عبد الحميد حسن ٢٦٩

كيف دفن الماركسيون ماركس؟ ترجمة : د. لنا يونس مراجعة : أ.د. منى ابو سنة ٢٠٧

إتصال

تحديد الفروق بين الحياة ترجمة : سالي الأشقر مراجعة : أ.د. مختار التهامي ٢٥٣

إبداع

نص "المقاومة" ترجمة : نورا امين مراجعة : أ.د. رفيق الصبان ٢٧١

مصطلحات

التسامح ترجمة : سهى يحيى مراجعة : أ.د. صلاح قنصوة ٤٠٢

تعريف بكتاب العدد الدوليين

جون بول سارتر *Jean-Paul SARTRE*

اشهر كتاب فرنسا الوجوديين بعد الحرب العالمية الثانية.

لارى سولومون *Larry SOLOMON*

أستاذ الموسيقى فى بيما كوليج، وجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية.

جوران سونسون *Göran SONSON*

استاذ علم العلامات بقسم علم العلامات الثقافية فى جامعة لوند بالسويد .

فيليب اوسلاندر *Philip AUSLANDER*

مفكر إنجليزي، وناقد متخصص في فنون الأداء بالمملكة المتحدة.

رونالد والترز *Ronald WALTERS*

باحث، و مدير معهد القادة الأمريكي الإفريقي بالولايات المتحدة الأمريكية.

جوكي كولف Joukje KOLFF

مهندسة هولندية الأصل امريكية الجنسية متخصصة في دراسة الرقص فى مراكز الأجهزة الإلكترونية للابحاث العلمية فى جامعة ولاية اهيو.

David THROSBY

دافيد ثروسبى

استاذ الاقتصاد فى جامعة مكارى فى سيدني باستراليا.

Arjo KLAMER

ارجو كلامر

استاذ اقتصاديات الفن و الثقافة فى جامعة اراسموس فى روتردام بهولندا .

Emiko KAKIUCHI

إميكو ككيوشى

مدير مكتب العلاقات الدولية فى معهد الدراسات المتقدمة فى جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان .

Paola AGOSTINI

باولا آجوستينى

أستاذة الموارد البيئية و الطبيعية فى البنك الدولي فى واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

Richard A. ENGELHARDT

ريتشارد أ. إنجلهارد

المستشار الثقافي الإقليمي لمنظمة اليونسكو الدولية بفرع آسيا و المحيط الهادي في تايلاند.

Peter SZENDY

بيتر سيندى

مترجم اعمال عالم الجمال الألماني الأشهر تيودور ف. اد ورنو في فرنسا، و مؤرخ موسيقى بارز .

Tanella BONI (1954-)

تانلا بوني

كاتبة بارزة، ومؤلفة، ومبدعة، وأستاذة الفلسفة فى جامعة ابيدجان .

سيريل سميث Cyril SMITH

أحد أشهر المهندسين في سيدني بأستراليا .

إرينا د. كوستاش Irina D. COSTACHE

أستاذة مساعدة متخصصة في الفنون البصرية.

جو هيني Joe HEANEY

أستاذ في جامعة ارشيف علم الموسيقى الإثنولوجية في المملكة المتحدة .

جيم هيملتون Jim HAMILTON

أحد كبار النحاتين في غرب الولايات المتحدة الأمريكية. رحل عنا في العشرين من أبريل من العام السابق ٢٠٠٠ . عن عمر يناهز الثمانين عاما.

ساتو تاداؤ Sato TADAO

ولد عام ١٩٢٠ في محافظة تيجاتا. عمل رئيسا لتحرير مجلتي "النقد السينمائي"، و"علوم الفكر". كما عمل ناقدا سينمائيا، بجانب إصداره لمجلة "دراسات في تاريخ السينما" eiga-shi Kenkyú على نفقته الخاصة عام ١٩٧٣، والتي نشر بها كثيرا من الوثائق والدراسات الخاصة بتاريخ السينما. يعد البحث المنشور له في هذا العدد، جزءا من دراسة اشمل له عن تاريخ السينما اليابانية.

إريكا كورتيس بازايس Erika CORTÈS BAZAES

رئيس مسرح التشيلي .

أيساتوسى ونيو Aïssatou sy- wonyu

أستاذ فى جامعة روان بفرنسا .

ماركوس سيسكر Marcos SISCAR

أحد المختصين العالميين فى التفكيكية .

فرانك كايم Frank KEIM

أستاذ بجامعة اولم بالمانيا .

كلمة التحرير

الأقرب ، الأبعد ، الأعمق ، الزائل ، الأبديّ، أبعاد تتداخلُ في الفنون المعاصرة العالمية ، في تموجات تتأخى حينًا وتتنافر حينًا ، في تجاذُب يُشعرك بأنّ الفاجعةَ والغبطةَ توحم رحِمًا ، بسبب من هذه التوءمية ، يبدو قلقُ الفنان العالمي هادئًا وديعًا كأنه بوح عاشق .

ونتساءلُ، فيما نقرأ هذه الأبحاث والدراسات والمقالات ، من يتكلّم هنا؟ المتنوعُ ، المتعدد ، التراب، أم الفردُ الإنسان؟ أهو المرئي أم اللامرئي؟ ذلك أننا نكاد لا نميّز، تحت قبة هذا الفن المعاصر العالمي الذي يسبح في ماء القلق، بين الشخص وظلّه ، الشيء وشبحه . وربما استطعنا أن نُصغيَ تحتها إلى أموات يخاطبون أحياء ، وإلى أشياء تتحاورُ مع أشياء أخرى. وربما شبه لنا أن هناك بين أحضان بعض الأبحاث والدراسات والمقالات أصدقاء يلوّحون لنا من الأمكنة التي لا عودة منها.

ولئن كان حسّ الفاجعة والزوال يتغلغل في الأبحاث والدراسات والمقالات، إلى أبعد مما يتغلغل حس البقاء والغبطة ، فإننا نشعر بأنها مغمورة بندى التحولات، حتى ليكادُ الزوالُ يبدو كمثل البقاء ، وتكادُ الفاجعة تكون عرسًا .

فهذا الفن المعاصر العالمي الذي يهمسُ به صوتٌ خفر كأنه الصمت ، يبدو رثاءً للوجود لكن في صيغة من المدح، ورفضًا للأشياء لكن في شكل من

الصداقة، وموتًا - لكنه الموت الذى لا يجدُ نفسه إلا فى ما يمجدُ الحياة . هكذا يبدو هذا الفنان العالمى - إذا جاز هذا التعبير العام - كأنه يحيا فى المفصل الذى يَصلُ بين الحضور والغياب، في شرْق يتبطّنُ الغرب، فى غرب يتبطّن الشرق. أو لنقل، يبدو كأنه يحيا آتيًا ذاهبًا على الجسر الذي يَجمعُ بين النقائض، ويَصلُ بين الأطْراف.

التحرير

مغادرة العولمة التعصب*

المشكلة، إذن، ليست في العولمة بذاتها، بل في ريع النفوذ في كنفها، واستخدام الأقوياء لذلك النفوذ لصالحهم، على نحو قد يتنافى حتى مع مبادئ العولمة، كما الحال مع الإجراءات الحمائية المذكورة، أو القيود على حرية تنقل الأشخاص. ولعل ذلك ما أراد أن يقوله وزير المالية الهندي، عندما ذهب إلى أن "فوائد العولمة بديهية من الناحية النظرية". غير أن العملية "تقع تحت سيطرة الشمال إلى حد بعيد، وهي لذلك غير عادلة". هكذا يبدو أن سجال العولمة قد بارح، من الجانبين، مجال التأكيدات الأيديولوجية، وصياغاتها الحصرية شمولا وابتسارا في الآن نفسه، ليندرج في ضرب من التناول القطاعي والمحدد. يصح ذلك على نحو خاص على المعترضين على العولمة، أولئك الذين لا يكتفون بالتظاهر، وبترديد ما كان من الشعارات فضفاضا وضجيجا لفظيا، ليتولوا، من خلال منظماتهم غير الحكومية، وهي في الغالب متخصصة ومدعومة من هيئات الأمم المتحدة، عملاً هو من قبيل عمل الخبراء. وبهذا المعنى فهم يقدمون، لدى فضح التداعيات السلبية للعولمة وأوجه إجحافها، تقارير موثقة بالأرقام والوقائع. كان لبعضها فعل بالغ الأثر في تقدم النقاش حول تلك المواضيع. وفي محاجة المؤسسات الاقتصادية العالمية وسواهما، على نحو صلب، مركز وقادر على الإقناع. يبدو، إذن، أن السجال حول العولمة خرج من إطلاقية الأيديولوجيا، إلى نسبية المشاكل العينية. فاتخذ بذلك منحى يقربه من أسلوب التداول الديموقراطي، أقله من حيث الكيفية إن لم يكن فعلاً. وذلك قد لا يكون كافيا لحل كل المشاكل، لكنه قد يمثل الإطار الأفضل ... لانعدام سواه. أما نحن، فربما عاد عجزنا عن الإسهام في ذلك السجال على نحو فاعل، إلى كوننا لم نفهم ذلك التحول، وما زلنا نقبل عليه بالصراخ أو بالتحيب.

صالح بشير

* عن مقال « صالح بشير، سجال العولمة غادر إطلاقية الأيديولوجية إلى نسبية المشاكل، صحيفة الحياة، عدد الأحد ٤ فبراير ٢٠٠١.

ت.س.إليوت شاعر السخط والظلمات

نظرية ثقافية

نقدم

هنا، أول مرة في اللغة العربية،
لمدخل القسم الثالث "السياسات الثقافية
والموروث الثقافي" * لدافيد ثروسبي (ص ١٢٨-
١٢٩)، والفصل الثامن "الاستثمار في الماضي ، اقتصاديات
الموروث الثقافي" (ص١٣٠-١٣٢) لأرجو كلامر، و دافيد ثروسبي،
و الذي شارك فيه إميكو كاكيوشي تحت عنوان "الحفاظ على الموروث
ونمو المدينة ، حالة ناجاهاما" (ص١٣٣-١٣٥)، و باولا أجوستينى تحت
عنوان "تقويم ما لا يقبل القيمة ، حالة مدينة فاس" (ص١٣٦-١٣٩)
ورتشارد آ. إنجلهارد تحت عنوان "تعبئة الجماعة للحفاظ على الموروث
والتنمية" (ص١٤٠-١٤٥)، و ذلك ضمن التقرير الثقافي العالمي /٢٠٠٠، الذي
نشرته منظمة اليونسكو في باريس تحت العنوان العام ، "التنوع الثقافي، الصراع
و التعددية". ولا بد من الإشارة الاستهلالية إلى تميز مصطلح heritage- الموروث
الذهني (العلمي، والديني، والأخلاقي، والعاطفي، والفلسفي) والموروث المادي-
عن مصطلح التراث tradition وإن كان يتحدر منه. وهو ينهض على فعل
التملك العفوي أو القصدي ، هو التراث متملكًا. و يمثل الموروث - كفعل
تملك - وضعا عينيا. التراث مجرد، والموروث عيني. إذن، الموروث هو
امتلاك التراث وتحليله إلى مكوناته، والتراث هو الموروث حين يتركب
من مكوناته. وقد كان الشاعر الألماني الأكبر جوته قد فرق هذا
التفريق في رائعته "فاوست"، قائلا إنّ "ما قد ورثته من آبائك،
حصله في سبيل أن تمتلكه". يمثل التراث عنصرا خفيا
في حياة الناس. وهو يتحول إلى عنصر مفصح
عنه، ومقر بوجوده سلبا أو إيجابا، حالما
يكتسب صفة الموروث.

---

* هذه هي الترجمة العربية الكاملة لمجموعة الإسهامات الواردة في تقرير الثقافة العالمية world culture rfport لعام ٢٠٠٠، والصادر عن اليونسكو بباريس في نسختة الإنجليزية، تحت عنوان cultural diversity, conflict and pluralism، ص ١٢٨-١٤٦.

السياسات الثقافية والموروث الحضارى

بقلم: مجموعة من الكتاب
ترجمة: أ.د. أمين الرباط
مراجعة: أ.د عبد الحميد حسين

فى هذا العالم، الذى يتغير بسرعة شديدة، يلعب الموروث الحضارى دورا متزايد الأهمية، حيث إنه يجعل البشر يدركون من هم، ومن أين جاءوا، وماذا تعنى حياتهم. فالمبانى الموروثة، والمواقع، والأعمال الفنية والنتاجات الصناعية Artifact، وبالقدر نفسه اللغات، والأعراف، والعادات العامة، والمهارات التقليدية، كلها أصبحت تُعد وسائل مهمة فى التعبير عن الهوية بالنسبة إلى المجتمعات المحلية والأقاليم والأمم، بل بالنسبة إلى الإنسان بصفة عامة. وفى الوقت نفسه، يتعرض الموروث الحضارى فى العالم كله، لتهديدات متزايدة من عدة مصادر مختلفة، ومنها عوادم التلوث الجوى، وبعض المخاطر البيئية الأخرى، وأيضا الضغوط الناتجة من انفجار السياحة الدولية، والدمار الذى تحدثه الحرب والصراعات بين البشر، ونقص وسائل الحماية، وفى معظم الحالات، الإهمال المطلق.

وحتى نستطيع أن نفهم هذه التغيرات، ونتعامل معها بطريقة تزيد من القيمة الحضارية والاقتصادية للموروث، نحتاج إلى اتجاهات تحليلية جيدة، تتضمن المفاهيم العريضة عن الموروث الحضارى، بخلاف آراء الماضى الجامدة تجاه الآثار، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح القاعدة العريضة من المشتركين. فمثل هذه الاتجاهات، من شأنه أن يسهم فى تطوير سياسات حضارية افضل، يمكن تنفيذها على المستويات المحلية والقومية والدولية كافة. ومن الضرورى أن ننظر إلى

برامج واستراتيجيات تلك السياسات، الدور الذى يلعبه الموروث المادى والمورث المعنوى فى التعبير عن التنوع الحضارى فى المجتمع، وتزيد تلك السياسات من قدرة كل فرد من افراد المجتمع على الوصول إلى مصادر الموروث.

وهذا الجزء من المقال يحوى بعض الإسهامات التى تتناول بعض هذه الطرق الجديدة لرؤية الموروث. وهنا تبرز عدة موضوعات رئيسة، أولها عن البعد الاقتصادى للحفاظ على الموروث، فالحماية مكلفة والموارد محدودة. ويقول كل من كليمرKlamer وثروسبى Throsby، إن النظر إلى الموروث، كاصول راس المال، سيمكننا من اتخاذ قرارات افضل بشأن تخصيص الموارد للحفاظ على الموروث وحمايته. ولكن فى إطار ذلك، لا يمكن السماح للمعدل الاقتصادى للعائد بأن يسيطر على الاعتبارات الأخرى كلها، بل إن مفهوم الموروث، كراس مال حضارى، يدعو إلى تقدير متوازن لكل من القيمة الحضارية والقيمة الاقتصادية الناتجتين من الموروث.

اما الموضوع الثانى، فيتناول تعريف الموروث، الذى تطور بمرور الزمن، ليعبر عن مجالات عريضة من الظواهر الحضارية، التى تمثل التواصل المستمر بين الماضى والحاضر والمستقبل.

وهذا التوسع فى مجال الموروث، يتضمن مغزى عميقًا لكل من تطور السياسة وممارسة الحماية. وفى اى من الحالتين، فالسياسات التى تم تطويرها، يجب ان تكون اكثر إدراكًا لدقائق وتعقيدات الدور الذى يلعبه الموروث فى دنيا العولمة عما كانت عليه الحال فى الماضى. اما إسهامات بوشيناكى Bouchenaki وكلوديفى ستراوس Claude Lévi-Strauss، فهى تشرح كيف اثرت هذه التطورات فى الأعمال التى تقوم بها منظمة اليونسكو، وهى المنظمة الدولية الرائدة فى مجال الموروث، فى حين تتناول إسهامات كل من ماسون Mason ودولاتورى delatorre الإصلاحات المطلوبة فى الأعمال المختلفة للحفاظ على البيئة.

أما الموضوع الثالث الذى تتناوله الإسهامات كلها تقريبا، فهو الاهتمام الطويل الأجل بفكرة المحافظة على هذه الآثار. فكما تم تطبيق مبادئ التطور المتواصل فى حالة الموارد البيئية، يمكننا أيضا أن نعبر عن مبادئ مماثلة، تحدد مسئوليات المجتمع فى الحفاظ على الموروث الحضارى.

وأخيرا، فهذا الجزء يجذب الانتباه إلى عدة اتجاهات جديدة لإدارة الموروث، ومنها، إيجاد وسائل جديدة لتوليد الاهتمام، وإيجاد الدعم للمشروعات المتعلقة بالموروث، كما هى الحال فى مشروع قائمة رعاية الآثار العالمية، التى تضم مائة موقع أثرى مهدد، ومشروعات اليونسكو المحلية، والحفاظ على الآثار التى يحشد لها المجتمع الذى ننشده فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، وتطبيق وسائل التقويم الاقتصادى على مشروعات الموروث التى ليست لها جدوى مالية، وهو الشىء الذى قام به مشروع البنك العالمى للحفاظ على مدينة فاس فى المغرب، واستخدام أنماط جديدة تتناول الموروث الحضارى كجزء من استراتيجية التطور الحضرى، وهو ما تم فى دراسة حالة مدينة ناجاهاما اليابانية. وقد تطورت فى إيطاليا وسائل جديدة لعمل خرائط ثقافية تفصيلية مع نظم المعلومات الجغرافية، من أجل رسم خريطة تحدد درجات الخطورة لأصول الموروث فى المدينة، والتركيز على منح الحوافز لكل من يمارس ذلك ممن يتضمن عملهم مهارات تقليدية تمثل جزءا من الموروث الحضارى المعنوى، هذا بالإضافة إلى تحديد الخطوط الخارجية لاتجاهات الحماية الجديدة، والآراء الصائبة التى تقودها اليونسكو.

إسهام داڤيد ثروسبى

العمل من أجل الماضى

واقتصاديات الموروث الحضارى

إن المنزل يحترق. ما الذى يجب عليك إنقاذه؟ أتنقذ مجموعة الأدراج التى تمتلكها العائلة منذ أجيال طويلة، أم تنقذ الأواني الفضية، أم الألبومات التى تحوى صور العائلة؟ ها هى النيران تشتعل، ولا تستطيع أن تأخذ

كل شيء، وعليك ان تختار ما تاخذه معك. فما اغلى الأشياء التي يجب ان تنقذها اولا؟ بعد ذلك قد تختار ان تبتعد بنفسك عن النيران، تاركا كل شيء يحترق، متطلعا إلى مستقبل لا يحمل اوزار الماضي.

فالناس في انحاء العالم جميعها، يواجهون قرارا مماثلا، حين يوشك "عمل تقدمي ما" على هدم أعمال فنية او مواقع تاريخية. وفي بعض الحالات يكون الاختيار واضحا، فهناك بعض الأشياء والأمكنة التي نعدها مهمة إلى درجة ان الحفاظ عليها يغدو امرا حتميا، حتى بعد ان أصبحت عديمة الفائدة بمرور الوقت. فمثل هذه الأشياء الموروثة - بدءا من الآثار المدونة في كتاب كلز، وانتهاء بسور الصين العظيم- يتوحد مع بعض الحضارات، بل مع القيم الواسعة للحضارة الإنسانية، حتى إن مجرد التفكير في تدهور حالها او اختفائها يعد امرا محالا. ولكن مسالة الحماية ليست دائما واضحة، خاصة مع بعض الأشياء الحديثة المنشا. فعلى سبيل المثال، ماذا عن المصانع، وعوادم المداخن الفارغة التي تخلفت في أعقاب التقدم التكنولوجي؟ هل يجب الحفاظ عليها بوصفها آثارا من العصر الصناعي؟ هل يجب التخلص، فنستبدل بها مباني جديدة تصلح لمجتمع ما بعد التصنيع؟

وهناك صعوبة واضحة في اتخاذ مثل هذه القرارات، وهي اننا لا نستطيع ان نتنبا بتقويم الشعوب للموروث، الذي قد يتغير بمرور الزمن، فهناك -على سبيل المثال- طواحين الهواء الألمانية. ففي منتصف القرن التاسع عشر، ادى استخدام المضخات البخارية إلى اندثار طواحين الهواء، وبدا المزارعون الألمانيون في هدمها، حيث إنها أصبحت عديمة الفائدة، ولا تشكل إلا عبئا على اراضيهم. ولكن مجموعة من المواطنين ذوي العقليات المتحفظة، قامت بحملات لإنقاذ الطواحين، فاشترت عددا كبيرا منها، حتى تحميها من الدمار الذي لحق بها. وبعد عدة عقود، تقدمت الحكومة الألمانية، وتحملت مسئولية

الحفاظ عليها. وقد اصبح معظم الشعب الألمانى -ومنه المزارعون- ينظر الآن إلى مشهد طواحين الهواء على اراضيه بكل إعجاب. واكثر من ذلك انه قد اصبحت الطواحين رمزا معترفا به دوليا لهولندا.

ها قد تم إنقاذ طواحين الهواء، ولكن هناك كثيرا من المبانى والأشياء القديمة قد تهدم او تدهورت حاله، حيث يبدو -فى بعض الأحيان- ان ضياع الأشياء القديمة هو ضريبة التقدم، وهذا هو المتوقع فى قرن يتجه نحو المستقبل. وقد قام القرن العشرون بجهود كبيرة للحفاظ على الماضى، حيث اجتهدت المنظمات الدولية LCCROM، ICOM، UNESCO.ICOMOS ، والحكومات الوطنية، والمنظمات شبه الحكومية وغير الحكومية، والوكالات والشركات، والمواطنون ايضا، فى دعم المتاحف -وهى المؤسسات الرئيسة لجمع آثار الماضى القديمة والحفاظ عليها- وفى صيانة مواقع الآثار القديمة، والمبانى التاريخية، وتنظيم المؤتمرات وورش العمل، والسعى إلى التاثير فى السياسيين والبيروقراطيين. فالتغيير يبدو انه يدفع الناس إلى إعادة تقويم الماضى، وتقدير موروثهم الحضارى حق تقديره.

ما الذى يجب إنقاذه، وما الذى يجب تركه ليضيع باسم التقدم؟ القرار امر متروك للعاطفة وللحكم الفنى، بل ايضا للتكاليف. فالبحث الحالى يقوم باختيار الأبعاد الاقتصادية للقرارات التى تتعلق بالموروث الحضارى، ويناقش استخدامات التحليل الاقتصادى وحدوده فيما يتعلق بقضايا الموروث. فحوارنا موجه -فى الأصل- إلى الموروث الحضارى المادى، الذى يمكن تصنيفه إلى مبانٍ ومواقع و....إلخ، وهى اشياء تُعد مهمة -حضاريا- بالنسبة إلى مجموعة محددة من الناس. فتفسيرنا للموروث يتضمن اشياء متحركة، مثل الأعمال الفنية الموروثة التى يمكن نقلها، واشياء موروثة ثابتة، مثل المبانى والمواقع والأمكنة الحضرية. ولا يتضمن التعريف الموروث الطبيعى، مثل المناظر الطبيعية او السمات البيئية،

مع وجود ارتباط قوى بين الظواهر البيئية والظواهر الحضارية فى حالات معينة. كما أن اهتمامنا لا يمتد ليشمل الموروث الحضارى المعنوى، مثل العادات والأخلاق والتقاليد الشفهية واللغات والآداب والموسيقى، مع ان مناقشة قضية الموروث -بصفة عامة- تنطبق على كل من الأشكال المادية والأشكال المعنوية على حد سواء.

آريو كلامر

لماذا تعد التفسيرات الاقتصادية مهمة بالنسبة إلى الموروث الحضارى؟ إن اختلاف الآراء حول مسالة الحفاظ على الموروث، غالبا ما تكون مبنية على التقدير الفنى والتاريخى والأثرى والحضارى. ومن هنا، فإن القرارات المتعلقة بتلك المسالة، تدخل فى دائرة اختصاص المؤرخين الفنيين، وعلماء الآثار، والمهندسين المعماريين، والمخططين الحضريين، وواضعى النظريات الحضارية، إما لأن ذلك يعد حقهم لعملهم فى المشروعات الحضارية او فى المتاحف والمعارض، وإما لعملهم كخبراء استشاريين للحكومات او الهيئات الأخرى. ومع ذلك، فلا يمكن إنكار ان هناك ابعادا اقتصادية مهمة للقرارات الموروثة، حتى إذا استخدمنا مصطلح "اقتصادى" للدلالة على "المال". ونسوق مثالاً على ذلك، وهو مدينة فينيسيا، فقيمة المدينة كموروث، ليست موضع تساؤل، سواء من حيث مبانيها المنفردة، او من حيث تكامل قيمتها الحضارية، فهى اعظم بكثير من مجموع اجزائها. ومع ذلك، ففى إدارة المدينة، يواجه المسئولون عدة اختيارات اقتصادية، فالموارد المتاحة لصيانة المدينة محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العائد من السياحة

يجب قياسه بالتكاليف التى تنفق على الصيانة نتيجة للحشود الضخمة، وايضا للثروات المهمة حضارتنا التى تبلى. ومازالت هناك تساؤلات تدور حول إمكانية استعمال الرسوم التى يدفعها السياح فى مدينة البندقية فى مقابل تجاربهم الثقافية، كوسيلة للإسهام فى الحفاظ على المدينة، فليس من العجب فى شىء إذا كان المديرون الحضاريون -ليس فقط فى فينيسيا وإنما فى انحاء العالم جميعها- قد اصبحوا اكثر إدراكا للاعتبارات الاقتصادية فى اعمالهم اليومية، او إذا كان الاقتصاديون انفسهم قد بدءوا اخيرا فى الاهتمام بدراسة الأمور المتلعقة بالموروث، فى وجود المشكلات الاقتصادية المبهرة التى ظهرت فى هذا المجال.

وسوف نتعرف هنا عدة موضوعات ومفاهيم مهمة فى التحليل الاقتصادى، الذى يساعدنا على فهم القرارات المتعلقة بالموروث الحضارى.

اولاً، إن علم الاقتصاد يلقى الضوء على ظاهرة الندرة والاختيارات التى تحتمها. ومن ثم يميل الاقتصاديون إلى الإصرار على ندرة المواد والموارد البشرية التى يمكن تخصيصها للحفاظ على التراث. وحيث إننا لا نستطيع الحفاظ على كل شىء، فإنه يصبح علينا ان نختار.

ثانياً، إن الموارد مكلفة، فإذا استخدمناها لصيانة الموروث والحفاظ عليه، لن تصبح متاحة للاغراض الأخرى. ولذا فهى تتسبب فى ارتفاع فرص تكاليف الصيانة. فالتكاليف المادية والمعنوية التى تتطلبها القرارات التى تتعلق بالموروث، تعد واسعة النطاق، ولها أوجه متعددة.

ثالثاً، هذا التحليل يبرهن على ان الموروث الحضارى، بوصفه ثروة، يمكن مقارنته بالطبيعة، فإذا لم يتم استثمار الموارد للصيانة،

سيفقد هذا الموروث قيمته وسيتدهور، وربما ينتهي تماما.

رابعا: إن هذا التحليل يشير إلى ما يفضله "مستهلكو" الموروث الحضاري.

فالخبراء، وبعض المتحمسين للموروث، قد يقومون أحد الآثار تقويما عظيما، ثم يأتي التحليل الاقتصادي ليتساءل عما إذا كان دافعو الضرائب -على سبيل المثال- مستعدين للدفع. فالمشكلة تنشأ حين يكون هناك اختلاف بين ما يفضله دافعو الضرائب وبين ما يراه خبراء الموروث، الذين يتخذون القرارات وينفقون الأموال نيابة عنهم. وفي هذه الحالة، تتباين الآراء بين من يهتم بالموروث وبين من ينفق المال، وهذه تعد مشكلة كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية.

ففي مثل هذا العالم الذي يحرك سلوك الإنسان فيه تعظيم المنفعة والفائدة، ينحاز الاقتصاد إلى حلول السوق، لتخصيص الموارد النادرة. وتقرر المدرسة الاقتصادية المحافظة أن الأسواق الحرة هي أفضل وسيلة لتحقيق الترابط بين رغبة المستهلك في الحصول على البضائع والخدمات، وبين استعداد المنتج لتوفير تلك البضائع والخدمات. وطبقا لهذه النظرة المتحفظة، فإن كفاءة الأسواق لا تتمثل فقط في تخصيص الموارد النادرة، وإنما أيضا في ضمان أن من يدفع الثمن هو الشخص نفسه الذي يستفيد من المشروعات. وعلى أية حال، فإن الاشتراك تطوعي، أي إنه ليس هناك إجبار على الدفع، فحين يقدم الناس على الدفع إنما يفعلون ذلك عن ثقة في أنهم سيربحون.

ومع ذلك، يعترف علماء الاقتصاد بأن اقتصاديات السوق لا تسير دائما على الطريق نفسها. فعلى سبيل المثال، قد تمارس الشركات سلطة مفرطة، وتفرض أسعارا باهظة. ولا يكون أي من المنتج أو المستهلك على دراية كافية، لاتخاذ قرارات صحيحة، كما أن اختيارات الشعوب يمكن تضليلها من طريق الإعلانات الكاذبة. فالترتيبات التي تعدها السوق قد

تتعارض مع القيم الروحية والإنسانية (وهذا هو السبب فى منع الاتجار فى أعضاء البشر، حيث ترى معظم الدول أن الاتجار فى أعضاء الإنسان عمل غير قانونى)، كما أن بعض الأنشطة الاقتصادية قد ينتج منها آثار ضارة غير متعمدة فى بعض الأنشطة الأخرى. وأخيرًا، فإن بعض السلع التى يحتاج إليها الجميع، مثل الهواء النقى، أو مدينة آمنة نعيش فيها، قد تكون غير مطروحة للتداول بالأسواق. أما المثال الأخير، فيختص بما يطلق عليه بضائع عامة أو شعبية، وهى البضائع التى يستطيع الجميع الاستفادة منها، فور إنتاجها، من دون أى مقابل مادى، ولا يمكن استثناء أى فرد من التمتع بمزاياها.

ويمكن القول إن الموروث الحضارى ينتمى إلى التصنيف الأخير من البضائع غير القابلة للتداول، وإن هناك مشكلة اقتصادية، وربما إخفاقًا ذريعًا يميز سوق الموروث الحضارى، فمزايا الموروث الحضارى كثيرة ومنتشرة، حتى إنه لا يمكن التفاوض عليها فى صفقات السوق. ولنذكر -على سبيل المثال- أنه إذا وُجد أثر من الآثار القديمة فى منتصف أحد ميادين المدينة، واعتنى سكان المدينة -أو على الأقل أغلبهم -به، وأنفقوا على صيانته، فالسؤال الآن، هل سيستمرون فى ذلك حين يجدوا أن هناك آخرين غيرهم يتمتعون بالأثر من دون أن يدفعوا شيئًا أبدًا؟ لكن كيف نضمن أن أجيال المستقبل من أبناء المدينة، ستدفع مقابلاً للمزايا التى تتمتع بها؟ السوق لا تفرض وسائل معينة تضمن أن كل من يستفيد يدفع الثمن. وهناك سؤال مشابه، يدور حول الأهرامات فى مصر، وهو: هل يتعين على المصريين أن يدفعوا تكاليف صيانة الأهرامات، فى حين يقدر الناس من أنحاء العالم جميعها على الحفاظ على هذه الآثار؟ إذا كنا سنترك مسألة الحفاظ على آثار المدينة أو الأهرامات المصرية، لقوى السوق وحدها، فحتمًا إن رعايتها لن تتم على الوجه الأكمل، بل قد تختفى تمامًا.

مع ذلك، فحين يكون لأحد الأشكال الموروثة قيمة مباشرة

للأفراد، فإنه يفتح أسواق العمل، لأن الناس سيشترون الصور الزيتية لهذا الموروث، وسيذهبون إلى المعارض والمتاحف، وسيزورون المباني والمواقع التاريخية، "لأن الاستهلاك الحضاري" يمثل شيئا مهما بالنسبة إليهم. إن استعدادهم لدفع الأموال مقابل تلك الخبرات، قد يكون كافيا لتحديد حقوق الملكية، وإقامة الأسواق، وتحديد الأسعار. فمن طريق تحديد "عوائد الاستخدام"، تبدأ السوق في تمويل صيانة كثير من الأشكال الموروثة في أنحاء العالم جميعها، من طريق رسوم زيارة يدفعها السياح في المتاحف والمعارض والمواقع الأخرى.

ولذلك، فحين نتحدث عن الأبعاد الاقتصادية لأحد الأشكال الموروثة، سواء أكان صورة زيتية لفان جوخ Van Gogh ام مبنى مثل تاج محل، علينا أن نلاحظ الفرق بين عوائد الاستخدام المباشر، والتي يمكن التعبير عنها من خلال صفقات السوق، وبين المزايا التي لا قيمة لها بالسوق، أو عدم توافر عوائد لعدم الاستخدام، والتي لا يمكن تداولها. والآن، دعونا نناقش كيف تعمل عوائد التبادل، فالناس في أنحاء العالم جميعها قد يجدون السعادة لمجرد معرفتهم بوجود أعمال فان جوخ وتاج محل، ويطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة "قيمة الوجد". وبالإضافة إلى ذلك، قد يأمل بعض منهم أن يوما ما قد يستطيع شراء إحدى لوحات فان جوخ (أو حتى مشاهدتها في المتاحف)، أو زيارة تاج محل، أو أن يعلم أن هذه الفرص متاحة للآخرين. ومثل هذه المزايا يعرف "بقيم الاختيار"، حيث إنها تعكس للأفراد قيمة الحفاظ على اختيارهم، أو اختيار الآخرين للاستهلاك المستقبلي. بالطريقة نفسها، يعنى كثيرون بمسألة انتقال الموروث إلى أجيال المستقبل، تماما كما نرث نحن اليوم نوروث الماضي. وهذا يعني أن الناس يقومون أعمال فان جوخ أو تاج محل لأنهما سينتقلان إلى المستقبل كموروث تاريخي. ويطلق على تلك المزايا، القيمة الممنوحة للأشكال الموروثة.

والسؤال المطروح على رجال الاقتصاد هو عن كيفية تحديد هذه القيم، حين تكون مسالة الحفاظ على الموروث موضع خطر.

قياس القيمتين الاقتصادية والحضارية

من الواضح ان احد الأسئلة الرئيسية فى اى حوار يتعلق بالحفاظ على الموروث، يدور حول تقدير قيمة الشىء بعينه. وكما اشرنا، فإن تقدير القيمة مهم وضرورى لتعريف الموروث الحضارى نفسه. فكيف يمكن إخفاء قيمة تعكس انواع المزايا المتعددة والمختلفة؟ إن مجرد التفكير السطحى فى هذا السؤال، يلقى الضوء على الاختلاف القائم بين القيمة الاقتصادية للموروث الحضارى، وبين ما يمكن ان نطلق عليه القيمة الحضارية. وهذا ليس موضوعا جديدا؛ ففى القرن التاسع عشر، ثار عالم الاقتصاد الكبير والناقد الفنى جون راسكين John Ruskin على رجال الاقتصاد السياسى الكلاسيكيين، لمحاولتهم ان يضفوا قيمة تجارية على كل شىء. واكد على ان الفن يتسامى فوق هذه القياسات الدنيوية. وسوف نناقش هنا كيف يحاول علم الاقتصاد الحديث ان يتعامل مع مسالة التقويم.

فلنبدا بحالة غاية فى البساطة، ففيما يتعلق بقيم الاستخدام المباشر التى تسير طبقا لها الأسواق، يعلم رجال الاقتصاد ان آلية الأسعار التى تعمل من طريق التبادل الاختيارى، تشكل قياسا موضوعيا للقيمة. فحين تحاول عدة أطراف الحصول على سلعة فريدة اومكلفة نتيجة لتكاليف الإنتاج المرتفعة، سيرتفع ثمن السلعة بالتبعية. فإذا عرض احد اعمال الرسام الفرنسى مونيه للبيع، تتضح قيمته من السعر الذى يدفع فيه. وهذا السعر يتأثر بعدة عوامل، بعضها "اقتصادى" وبعضها "حضارى". فعلى سبيل المثال، احد العوامل الاقتصادية المؤثرة فى السعر، هو تقدير السوق لقيمة العمل كقيمة مالية، فهل من المتوقع ان ترتفع قيمته فى المستقبل شريطة ان يكون هناك تقدير عال من قبل المشترى لما يشتريه، حتى إذا خزن الصورة فى

قبو احد البنوك، ولم يبد أدنى اهتمام بقيمته كعمل فنى؟ فى الوقت نفسه، فإن السعر الذى يصل إليه فى المزاد، سيعكس وضع الفنان فى ضريح عظماء الفنانين، والمكانة التى يحتلها هذا العمل تحديدا فى مجموع اعماله". وهكذا. فالسعر يتاثر ايضا بالاعتبارات الحضارية او الجمالية، بل يتاثر بالأصالة، بمعنى انه يمكن بيع نسخة طبق الأصل من عمل مونيه Monet بجزء بسيط من ثمن الأصل، مع عدم القدرة على التفريق بين الأصل وتلك النسخة.

وبالطريقة نفسها، يتم قياس عوائد الاستخدام المباشر للموروث الثابت بسعر السوق، وتتضمن رسوم الدخول التى يدفعها الناس لزيارة المواقع التاريخية والمتاحف والمعارض و... إلخ، او القيمة الإيجارية التى يدفعها مستاجرو المبانى التى تم تصنيفها كآثار تاريخية، ثم اعيد تجهيزها لتصبح امكنة تجارية. فمثل هذه المبالغ يحدد القيمة الاقتصادية المباشرة والملموسة للخدمات التى تقدمها تلك الأشكال الموروثة.

ولكننا اشرنا أن عوائد الاستخدام المباشر، التى نتوقع ان تنعكس فى اسعار السوق، تشكل مكونا واحدا فقط من قيمة احد اشكال الموروث الحضارى. وحتى نستطيع الحصول على القيمة الاقتصادية كاملة، يجب ان نضيف عوائد التبادل ايضا، والتى تُعد فى حالات عديدة اكبر من سعر السوق بكثير. وقد طور رجال الاقتصاد عدة اساليب لقياس عوائد التبادل، ومن اهمها وسيلة التقويم المشروط، وهى وسيلة تتطلب سؤال المستهلك، تحت بعض الظروف الافتراضية، عن المبلغ الذى يدفعه طواعية للحفاظ على المزايا المعنوية التى يتمتع بها من احد الأشكال الموروثة المعينة، او عن حجم التعويض الذى يقبله عند خسارة تلك المزايا. فعلى سبيل المثال، يمكن سؤال سكان المدينة التى تحوى الأثر القديم فى احد ميادينها، عما إذا كانوا يستطيعون المشاركة فى صيانة الأثر. ونتوقع ان تعكس إجاباتهم قيمة الأثر كما يرونه، كرمز للموروث الحضارى المشترك. ولكن هناك بعض

الصعوبات المتصلة بوسيلة التقويم المشروط. فعلى سبيل المثال، قد يخفى بعضهم استعداده الحقيقى للدفع، اعتقادا منه انه حتى لو لم يدفع شيئا، فإسهامات الآخرين كفيلة بالحفاظ على الأثر (مشكلة عدم الإسهام ماديا للحفاظ على الآثار). بالإضافة إلى ذلك، فطبيعة السؤال الافتراضية قد تجعل المتجاوبين لا ياخذونه ماخذ الجد، ومن ثم لا يعبرون عن تقويماتهم الحقيقية. ثم كيف يستطيع الباحث ان يتاكد من ان المنتفعين المحتملين كلهم، او ان المصادر كلها الممكنة من عوائد التبادل، قد تم وضعها فى الحسبان فى اية تجربة او إحصاء، حتى يصبح استعداد الجميع للدفع، مرآة حقيقية تعكس عوائد عدم الاستخدام الكلية لهذا الشكل الموروث؟

مع تلك الصعوبات كلها، فإن اساليب وسيلة التقويم المشروط، والتى استخدمت بشكل مكثف فى تقويم المتع البيئية، بدا تطبيقها اخيرا فى تقويم الموروث الحضارى. كما يعرض علم الاقتصاد ايضا اساليب اخرى للتقويم، مثل دراسات التاثير (وهى تقيس التاثير الاقتصادى العريض للاستثمار فى الموروث الحضارى)، ووسائل السوق المتعلقة بالمتعة (حيث يتم استنتاج تقويم السلع غير المتبادلة، من الطلب على بعض السلع الأخرى المرتبطة بها)، والاستفتاءات (حيث يطلب من الناس التصويت على النفقات العامة لصيانة الموروث الحضارى). مع ان تلك الأساليب ليست مثالية، إلا ان استخدامها جميعا يمكن ان يدل دلالات مهمة على عوائد التبادل المرتبطة بالموروث الحضارى، ومن ثم يؤدى إلى القرارات التى كان يمكن، فى حالات أخرى، ان تتخذ بناء على نتائج مالية بحتة.

ولكن يتبقى سؤال ملح، إذا افترضنا أن عوائد الاستخدام كلها، وعوائد التبادل كلها، قد تم قياسهما بهدف تقرير قيمة احد الأشكال الموروثة، بمعنى أن يمثل التقويم الكلى السعر الاقتصادى الحقيقى، الذى يستطيع الناس دفعه مقابل المزايا المادية الأخرى، التى يضحوا بها

جميعها من أجل الحصول على تلك المزايا، فهل هذه هي القصة كاملة، او ان هناك مقياسا آخر للقيمة يعكس قيمة الموروث، يتم استخدامه طبقا لمجموعة مختلفة من المعايير؟ لنطلق على هذا المقياس الآخر "القيمة الحضارية" للموروث، ولنفترض -للحظة- اننا قصرنا هذا على القيمة الجمالية وحسب، بصرف النظر عن طريقة تحديد هذه القيمة، علينا ان نتساءل عن تقويم الصور -على سبيل المثال- على أساس معايير جمالية، كما تُقوّم اشياء اخرى على اساس القيمة الاقتصادية. وقد يكون هناك ارتباط، وربما علاقة قوية، بين هذه الأمور، ولكن لا يوجد ما يدعو إلى ان تتطابق القائمتان تماما، بمعنى ان قياس القيمة الجمالية للموروث -وهو قياس له اهميته- قد يؤثر في قرارات الشعوب، ومنها القرارات الاقتصادية التي لا تدخل بالضرورة في التقويم الاقتصادي، بغض النظر عن تكامله.

ونستخلص من ذلك ان هناك مدخلاً مزدوجا لتقويم الموروث الحضاري. وليس هناك من شك في ان الخبراء، وصانعي القرار في تاريخ الفن، والحفاظ على الآثار، وعلم الآثار، والتخطيط الحضري و.... إلخ، نادرا ما يستطيعون تجاهل الأبعاد الاقتصادية للقرارات التي يتخذونها في تقويم الموروث الحضاري، خاصة إذا ما كانت هذه القرارات تحمل مضمون السياسة للمنظمات او الهيئات الحكومية التي تخدمها. وفوق ذلك، فإن رجال الاقتصاد، الذين يقومون بتقدير قيمة اشكال الموروث الحضاري، لا يفترضون ان الأبعاد الحضارية كلها قد عبر عنها، ولو من حيث المبدأ، من خلال أساليبهم التقويمية. فالتقويم الشامل يجب ان يتضمن الجوانب الاقتصادية والحضارية للشكل موضع البحث.

ومع ذلك، يجب ان نلاحظ ان مشكلات القياس يمكن ان تؤدي إلى صعوبات حقيقية في اي تطبيق واقعي، فالحصول على قيمة اقتصادية يعد اكثر دقة، لأن هناك -على الأقل- قاعدة كمية يمكن من طريقها تخفيض الأوجه المختلفة للقيمة إلى مستوى عام. وهكذا،

فسواء اكنا نتناول التكاليف المباشرة للمحافظة على الآثار، ام تكاليف الموارد المرتبطة بانشطة الموروث، وسواء اعددنا سعر السوق مقياسنا للفائدة المادية، ام عددنا الاستعداد للدفع موشرا للقيمة المعنوية، فإنه يمكن للقيمة الاقتصادية للموروث -على الأقل من حيث المبدا- ان تكتمل بالإشارة إلى مقياس معيارى، وهو النقود، فهى سلعة يمكن استبدالها للحصول على اية بضائع مادية او خدمات اخرى. ومن ناحية اخرى، فإن القيمة الحضارية للموروث بطبيعتها غير مادية، ولها اوجه متعددة، وتتضمن عوامل جمالية وتاريخية وروحية واجتماعية ورمزية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ابعاد متعددة لمفهوم الثروة الحضارية، بل ايضا لا توجد مقاييس ثابتة او متفق عليها للقيمة، يمكن من خلالها قياس تلك الخواص. وحتى إذا امكن القياس النمطى فى إطار الخواص الفردية، فإن محاولة جمعها فى مقياس واحد للقيمة الحضارية يعد عملاً مروعا.

الموروث ثروة

إن المال الذى ننفقه على الموروث الحضارى يقارن، فى بعض الحالات، بالمال الذى ننفقه على الآيس كريم، من حيث إنه ينتهى لحظة ان ناكله، وكل ما يتبقى هو الذكرى اللذيذة. ولكن الموروث الحضارى ليس كالآيس كريم، فالمال الذى ينفق عليه ليس مالاً مفقودا، لأن قيمة الموروث تبقى، بل ربما تزيد. ويقترح رجال الاقتصاد ان ننظر إلى الموروث الحضارى كشىء ثمين، مثل الآلات او الطبيعة. فالكاتدرائية او القصر عقار حقيقى تزيد قيمته بمرور الوقت، والأمر نفسه ينطبق على الأعمال الفنية فى المتاحف، مثل اللوفر او برادو، فمن الناحية الاقتصادية، تعد تلك المبانى والأعمال الفنية رصيدا كبيرا، يمنح سلسلة من الخدمات على امتداد فترة طويلة. ولذلك، فالمال الذى ينفق عليها يعد مالاً مستثمرا، لأن المال الذى ينفق على تحسين وصيانة احد المواقع الأثرية، يضيف إلى قيمة ذلك الأثر، ومن ثم يزيد من سلسلة الخدمات.

ومع ذلك، نسرع، نحن رجال الاقتصاد، في إضافة هذا الموروث الحضاري، الذي يختلف عن غيره من الآثار، مثل البيوت والمصانع، لأنه يبعث قيمة حضارية، وفي بعض الحالات قيمة اقتصادية، مثل الدخل. ولذلك، من الأفضل أن نطلق عليه "رأس مال حضاريا"، بمعنى أنه ثروة قيمة تجسد القيمة الحضارية أو تسهم فيها، كما أوضحنا في الجزء السابق. وحيث إن رأس المال الحضاري يستدعي القيمة الحضارية، فبهذه الطريقة يمكن تمييزه عن الأشكال الأخرى من رأس المال الاقتصادي المادي. فالمبنى الذي ليست له صفة حضارية، يُعد مجرد مبنى قيمته تقدر من الناحية الاقتصادية، كما تقاس قيمة سلسلة الخدمات التي يقدمها من الناحية الاقتصادية في حين يُعد المبنى المجاور، الحائز على صفة تاريخية، له قيمة تقاس من الناحيتين، الاقتصادية، والحضارية، كما أن الخدمات التي يقدمها ذات بعدين، اقتصادي وحضاري. ولذلك، فعند تقويم خصائص الأخير، مثل معدل الاستهلاك، والمستوى الأمثل للصيانة، ونسبة الدخل، علينا أن نتذكر أن نأخذ في الحسبان كلاً من القيمة الحضارية والقيمة الاقتصادية.

إن رؤيتنا للأشكال الموروثة كرأس مال حضاري، تعرفنا طبيعة المزايا التي يوفرها الموروث. وبصفة خاصة، هي تؤكد أن من يعيش الآن، قد ورث الثروات الحضارية نتيجة لقرارات الاستثمار والمحافظة التي اتخذت في الماضي، وأن ما نقوم به نحن الآن من رعاية الحضارة أو إهمالها، سيحدد -بدوره- مدى الاستفادة التي يمكن للأجيال المستقبلية أن تحصل عليها. إن إدارة الموارد، بمرور الوقت، وفي ضوء المزايا المستقبلية التي قد تنتج من استخدامات تلك الموارد، تعد مسألة مهمة من مسائل الكفاءة الاقتصادية. إنها أيضا قضية تثير كثيرا من الأسئلة الأخلاقية مثل:

إلى أي مدى يحمل الجيل الحالي المسئولية المعنوية والأخلاقية نحو الأجيال القادمة؟ هذه ليست فكرة جديدة، ففي منتصف الثورة

الصناعية، حذر چون راسكين معاصريه من تدمير الأشياء القديمة الجميلة من اجل التقدم، حين قال،

يتعين علىّ ان اقول الحقيقة، سواء انصتم إليها ام لم تنصتوا، فمسالة الحفاظ على المبانى القديمة، لا تتعلق بمشاعرنا او رغباتنا، فنحن لا نمتلك الحق فى التصرف فيها، بل لا نملكها فى الأصل، فهى أشياء تنتمى جزئيا إلى من أسسها، وجزئيا إلى الأجيال كلها التى ستلينا.

(چون راسكين، فى كتابه، حيث يشدد راسكين على العبارة المقتبسة)

إن ظاهرة المساواة بين الأجيال - العدل فى معاملة سكان المستقبل على هذا الكوكب - سمة مهمة للبقاء، وهو مفهوم تمت مناقشته بتوسع فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية. فى الواقع، يمكن القول إن هناك توازيا بين القرارات المتعلقة برأس المال الطبيعى - أى مخزون الموارد الطبيعية مثل المعادن والغابات والثروة السمكية وخصوبة التربة والخواص البيئية والأنظمة البيئية من هواء وأرض وماء التى تدعمها - وبين القرارات المتعلقة برأس المال الحضارى كما وضحنا سابقا. وهنا تطفو مسألة العدالة إلى السطح، فإذا كان علينا ان نتحمل مسئولية العناية بالبيئة الطبيعية، إذا اردنا ان يعيش الجنس البشرى ويتقدم، فنحن نحمل مسئولية مماثلة نحو البيئة الحضارية، وخاصة نحو الموروث.

فكما تتخذ الاحتياطات حتى لا تهدد افعالنا احد الأجناس بالانقراض، يجب ان تتخذ ايضا فيما يتعلق بالموروث، الذى لا نستطيع ان نأتى بمثله إذا دمرناه او فقدناه.

مشكلات السياسة

لقد فسرنا فى هذا المقال، الموروث الحضارى فى إطار اقتصادى، فقلنا إنه حالة تتميز بإخفاق واضح فى السوق. وحين تخفق السوق، تصبح الحاجة ملحة إلى وجود بدائل، من اجل الحصول على نتائج مقبولة اجتماعيا. وحيث إن ما قد يقوم به فرد واحد لن يستطيع حل مشكلة موجودة على نطاق سوق بأسرها، فإن التدخل الاجتماعى يصير ضروريا.

ويمكن حدوث ذلك من خلال الحكومة، التي تعمل على المستوى المحلي او الإقليمي او القومي او الدولي لمصلحة دوائرها، فتقوم بشراء وصيانة وترميم ودعم وتنظيم اشكال الموروث كلها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يحدث التدخل الجماعي لعلاج إخفاق السوق في مجال الموروث بشكل تطوعي، من خلال انشطة المنظمات غير الحكومية، والشركات والمؤسسات الخيرية، والتي -حقا- يقدم معظمها الدعم المالي، والخبرة والعمل التطوعي، إلى المتاحف والمعارض والمباني والمواقع والمشروعات الأثرية...إلخ.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، يمكن القول إن اشتراك الأفراد، والمنظمات التي لا تبغي ربحا، له مزايا اكبر من إسهامات الحكومة، فحين تقدم الحكومة الأموال لصيانة احد الآثار، أو لشراء صورة زيتية لوضعها في احد المتاحف، فإنها تفرض على دافعي الضرائب كلهم أن يدفعوا، مع أن عددا ضئيلاً منهم هو الذي سينتفع بها. فكيف نثير اهتمام كثير منهم بحق؟ حتى حين يشير البحث إلى الرغبة في الدفع من اجل

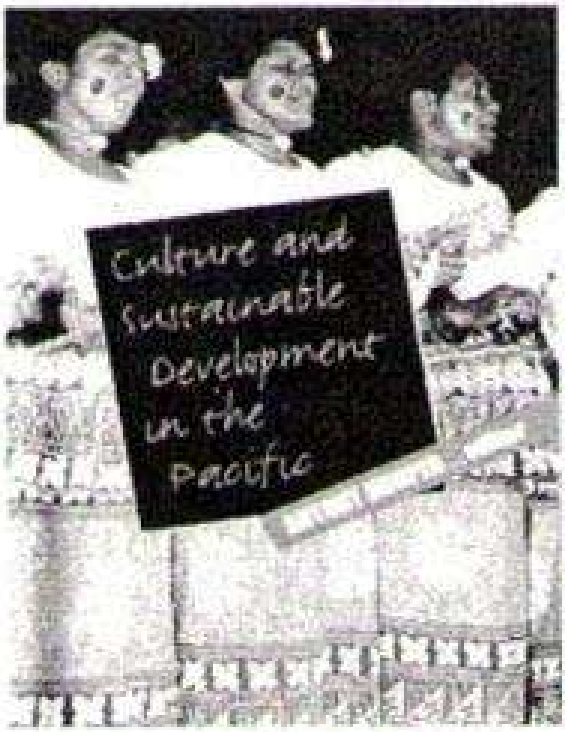

التنمية الثقافية في بلدان المحيط الهادي

الموروث الحضاري، أو إلى المزايا الاقتصادية المهمة لأحد الاستثمارات في الموروث الحضاري (على سبيل المثال، الدخل من السياحة)، سيشعر رجال الاقتصاد بالقلق نحو الحوافز الزائفة، وتاجير الأشياء الأثرية (الجهود المبذولة لضغط السياسيين من اجل ما يطلقون عليه سلعة

شعبية، في حين ان الهدف الأساسي هو الاستفادة مما تقوم به الحكومة). وحين يقوم الأفراد او المؤسسات، باستثمار الأموال في الموروث الحضاري، يختفي هذا الشعور بالقلق، لأننا، بهذا الحالة، نصبح متاكدين من ان من يدفع هو نفسه من يقوم بالرعاية. ومن المؤكد ان هناك آخرين سينتفعون بهذا الاستثمار، ولكن من الواضح ان تلك هي رغبة المتبرعين. فعلى سبيل المثال، حين يتبرع المواطنون الإنجليزيون بالمال للأمانة الوطنية، فهم بالتاكيد يرغبون في ان يتعرف آخرون الموروث البريطاني إلى جانب اعضاء الأمانة.

ويرى علماء الاجتماع في تلك المبادرات الخاصة، ما يطلق عليه "المجال الثالث"، او إذا اردنا استخدام مصطلح اكثر شيوعا، "المجتمع المدني". فبعيدا عن السوق والمجالات الحكومية، يتكون هذا المجال من الجمعيات الأهلية، مثل العائلات والجمعيات والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح. ويحدث التجاوب على اساس التبادل والمشاركة، كما يحدث حين يهب المواطنون مالاً للمؤسسات او للمنظمات غير الحكومية الأخرى، التي تمنح بدورها الأموال لتمويل مشروعات الموروث الحضاري. فالمبادرات الخاصة لا تعوقها الحدود، فمؤسسة جيتي الأمريكية -على سبيل المثال- تدعم مشروعات الموروث الحضاري في انحاء العالم كلها. ويشير علماء الاجتماع دائما إلى ان انشطة المجال الثالث تعكس دائما روح المسئولية والمشاركة، التي تضيع بسيطرة الأسواق او الحكومات. وعلى العكس، قد تفقد المؤسسات الدافع إلى استجداء الأموال من اجل مشروعات الموروث الحضاري، حين تفرض الحكومات الضرائب على المواطنين للغرض نفسه تحديدا.

وفي بدايات القرن العشرين، اشتهرت مبادرات المجال التجاري لإقامة الموروث الحضاري على جدول الأعمال، وقد اقام المواطنون الألمانيون جمعيات خاصة لحماية طواحين الهواء، واسس البريطانيون صناديق الحفاظ على الموروث، وقد كان هدف

المواطنين من تلك المبـــاردات هو المصلحـة العـامـة. وبعـد ذلك بمدة قصيرة، بدات الحكومات في التاكيد على الدور الممتد للدولة فى مجال الموروث. وبدأ صانعو السياسات فى الاهتمام بالموروث، وبدأ موظفو الدولة فى ابتكار كثير من السياسات، بما يتناسب مع هذا الاهتمام، مثل الملكية المبـاشـرة لمواقع ومـبـانى الموروث الحضارى، ودعم الملكية الخاصة (مثل الجمـاعـات والمؤسـسـات)، وفـرض الضرائب واللوائح، هذا بالإضافة إلى تنظيم وتمويل البرامج التعليمية. وفى إطار التـقـويم الاقـتـصـادى لتلك السياسات، نجد مسالتين مطروحتين، اولاهما، مقارنة قيمة المشروع موضع البحث، ببعض المشروعات او البرامج المشابهة. وثانيتهما، اكتشاف آثار السياسات فى الحافز لدى من يرعى الموروث ويستفيد منه.

فـدعـونا نطرح هذه النقـاط، للاختيارات الرئيسة للسياسة المذكورة سابقا.

حين يكون احـد مـواقع الموروث الحضارى -او غيره- ملكية عامة، يتم تجاهل السوق، وتفويض الحكومة وحدها فى تحديد كم النفقات، فهل يوافق دافعو الضرائب، خاصة إذا كان المنتفعون الرئيسون من النفقات سياحا اجانب؟ هل هناك وسيلة افضل لإنفاق الأموال؟ من الواضح انه يسهل إثارة مثل هذه الأسئلة، ولكن يصعب الإجابة عنها، مع أن رجال الاقتصاد قد يقدمون يد المساعدة فى تحديد قيمة الموروث الذى قد يساعد على عملية صنع القرار.

وتظهر مسالة الحافز، فى تلك الحالة، بسبب غياب روح المنافسة. فالاستعداد للتضحية بالوقت والمال لدعم الموروث، يقل تماما حين تتولى السلطة حكومة قوية. والخلاصة انه يفضل، فى معظم الحالات، استخدام الأشكال البديلة للتدخل، لتوجيه الملكية. هذا مع ان الملكية العامة لا تتاتى إلا للاشياء التى هى بطبيعتها ملك جماعى (كما هى الحال بالنسبة إلى الآثار الوطنيـــة، او بعض المؤسسات القومية المهمة)، او للاشياء التى يصعب تفويض إدارتها للجمعيات الخاصة (كما هى الحال بالنسبة إلى

الميادين العامة والمعابد القديمة).

وقد تدعم الحكومات ايضا المنظمات، او الأفراد الذين يعنون باشكال الموروث الحضارى. وفى مثل هذه الحالات، تتخلى الحكومة عن بعض سلطاتها، وتترك اتخاذ القرارات بشانها فى أيدى المنظمات المدعمة، أو الأفراد انفسهم. وهنا تكمن خطورة تاجير الأشياء الأثرية، التى قد يسعى بعضهم إليها نتيجة لرغبته فى زيادة الدعم الذى يحصل عليه. وكما يقول سير الان بيكوك Sir Alan peacock: "يحلو لمستولى الفنون أن يخدعوا انفسهم، بان يعتقدوا انهم لا يحصلون على التمويل الكافى، ومن ثم يقومون باعمال تستهدف إزالة القيود" (١٩٩٧ص٢٢٧). وإحدى الطرق التى تتبعها الحكومات لمنح حوافز للجهات الخاصة، للبحث عن الدعم بعيدا عنها، هى انها تمنحها الدعم فى شكل هبات متساوية، اى هبات تساوى الأموال التى يتم توفيرها من طريق القطاع الخاص.

ويظهر الدعم -بوضوح- فى ميزانية الحكومة، وتخصيصه يجب ان يتم بناء على قرارت صانعى السياسات، والموظفين الحكوميين المختصين. ومع ذلك، تستطيع الحكومة استخدام وسائل اقل وضوحا، وذلك من طريق الإجراءات الضريبية. وتتضمن تلك الوسائل، منح منظمات الآثار حق الاستغلال من دون الحصول على ربح، وذلك من خلال تخفيض ضريبة القيمة المضافة والملكية، وإعطاء منح تخفض عليها الضرائب، وما شابه ذلك. وسينتج من ذلك عائد قليل من الضرائب، ولكن مقدار هذا الانخفاض لن يتضح فى الميزانية. فعلى سبيل المثال، فإن المنحة التى تستحق عليها ضرائب مخفضة، والتى تساوى مليون دولار، وتهدى إلى المتحف، ستكلف المالية نصف مليون دولار فى عائد الضريبة، إذا بلغت نسبة الضريبة الهامشية خمسين فى المائة. ولكن دافعى الضرائب الذين اسهموا بمبلغ نصف مليون للمتحف، لم يحسب لهم هذا العمل الكريم، لأن ذلك لم يعلمه احد. ومع ذلك، يميل رجال الاقتصاد إلى

تفضيل الإجراءات الضريبية فى إحداث التغيير الاقتصادى، لأن مثل هذه المعايير مؤثر فى توجيه الحافز لدى الأفراد والمنظمات. ولذا، ففى حالة الموروث الحضارى، إذا فكر أحد الأفراد فى منح صورة زيتية قيمة لأحد المتاحف المحلية، فإنه سيتحمس إذا استطاع أن يقتطع القيمة من ضرائب دخله. وعلى صعيد آخر، يميل صائغو السياسات إلى تفضيل الدعم لتأثيره المباشر. وايضا لأنه يظهر -فى وضوح- إلى أى مدى تعنى الحكومة بموروثها الحضارى.

يحتم النظام سن القوانين واللوائح والمعايير وتنفيذها، للتحكم فى أى تصرف من شأنه ان يؤثر فى الموروث الحضارى . ويمكننا أن نميز بين القوانين الصارمة والقوانين الميسرة (Throsby,١٩٩٧). فالقوانين الصارمة تتمثل فى أن تشرع الحكومة القوانين لحماية الموروث من التدمير، وللمحافظة عليه، والتهديد بالعقاب لكل من يخرج على هذا القانون. اما القوانين الميسرة، فتتكون من اتفاقات ومعاهدات ودية، ولا تنص على أى عقاب. هذا بالإضافة إلى إيجاد أداة تنظيمية اخرى، وهى وضع قائمة، بمعنى إدراج الأشكال الموروثة فى قائمة رسمية، حيث يكون ذلك كأنه إجبار للجميع على الحفاظ على الموروث. ومن طريق وضع قائمة، يمكن تحديد كثير من المطالب، مثل اشتراط عدم عمل اية بدائل يمكن ان تؤثر فى الوضع الأصلى للموروث. وهذه الأداة تعد من القوانين الصارمة، لأنها تسمح بوجود إلزام قانونى. ومع ذلك، فقائمة إحدى المنظمات الدولية، وهى اليونسكو، وهى قائمة للتراث العالمى، تنتمى إلى القوانين الميسرة، حيث إن العقوبة الوحيدة الممكنة هى التهديد بالإسقاط من القائمة. وكما يعد الإدراج فى القائمة شرفا، فهو يعد ايضا مسئولية. وقد تؤثر (القائمة) ايضا فى سعر الشكل الموروث، فترفعه فى بعض الحالات (حين تكون القائمة لمنظمة مشهورة، فتزيد من جاذبية الموروث بالنسبة إلى المشترين)، وتخفضه فى حالات اخرى (حين تجعل القائمة من الموروث سلعة

غير قابلة للبيع).

ويمكن للحكومات أيضًا دعم قضية الحفاظ على الموروث الحضاري، وذلك من طريق جذب الانتباه إلى الأمكنة المهددة، وتوفير المعلومات الكافية عنها. كما أن عمل قوائم يعد وسيلة أخرى لهذا الغرض، فإدراج الأشكال الموروثة في قائمة، يجعل الناس يعنون بها، ومن ثم يزورونها أو يقرءون عنها. والتعليم كذلك يعد أداة أخرى، فقد تضافرت الجهود أخيرًا لإقامة مواقع على شبكات الإنترنت، لتقدم معلومات عن الموروث، وتنوه بأهميته. تعد معرفة معلومات تتعلق بالموروث، والاهتمام به، أفضل بشكل عام، إلا أن ذلك لا ينطبق على المواقع كلها. فعلى سبيل المثال، الجماهير الغفيرة التي تزور فينسيا وفلورنس، تشكل تهديدًا حقيقيًا للحفاظ على تلك المدن التاريخية.

وبشكل ما سبق استعراضنا للأدوات التي قد تستخدمها الحكومات، لتؤثر في سياسة الموروث الحضاري كما يراها علم الاقتصاد، وتشير هذه الأدوات في الأذهان عدة أمور أخرى، فمن سيحدد سياسة الحكومة تجاه الموروث؟ في المجتمعات الديموقراطية التحررية، من المتوقع أن تعكس الحكومات إرادة المجتمع في صنع القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية الحضارية. مع ذلك، فهناك بعض الحالات التي لا يتم فيها توعية العامة بشكل صحيح، وقد ينتج من ذلك لامبالاة أو جهل تام ببعض الأمور، وهذا يجعل لزامًا على الحكومات تأكيد ما يمكن عده رأيًا أكثر استنارة. والموروث إحدى الحالات التي تستحق الذكر، فهناك قلة، مثل المؤرخين الفنيين، وعلماء الآثار، ومديري المتاحف، والأمناء، لديها الخبرة التي تمكنها من أن ترى القيم الحقيقية للموروث، وتسدي النصيحة إلى الحكومات. وفي هذه الحالة، يصبح الموروث مثلاً لما يطلق عليه رجال الاقتصاد سلعًا ذات قيمة عالية، بمعنى أنها سلع تستحق مزاياها التقدير، حتى إنه من الطبيعي أن تدعمها الحكومات، حتى لو لم يطلب الناس الحصول على تلك

أوليفين ج.ف.مارتن ومجموعته

المزايا بصور مباشرة.

وتتمثل الصعوبة الاقتصادية مع السلع ذات القيمة العالية، في استحالة الحكم على ما يشكل المستوى الأمثل لتوفير الأموال اللازمة لصيانتها.

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: من ستكون لآرائه الأولية؟ هذا السؤال يثير في الأذهان مسألة توزيع المسئولية الدولية عن الموروث، وقد اشرنا إليها من قبل.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت الحكومة الإيطالية لا تملك المال الكافي للإنفاق على البرامج التي تستهدف الحفاظ على الموروث، قد تتطوع بعض الدول الأخرى للاضطلاع بتلك المسئولية، بما أن الموروث الحضاري الإيطالي يشكل- من عدة جهات- الموروث الحضاري لنصف الكرة

الأرضية الغربى. وبالطريقة نفسها، فإن بيع تراث جبال التبت لمن هم ليسوا من سكان جبال التبت، مسألة تثير الاهتمام الدولى. فمثل هذه الحالات يتطلب سياسات دولية، يتم تنسيقها من طريق هيئة مثل اليونسكو. ولكن يظل تنفيذها معضلة فى غياب التمويل الدولى الفعال، وغياب وسائل الإلزام.

الخاتمة

يلعب رجال الاقتصاد دورا مهما فى الحوارات التى تدور حول الموروث الحضارى، والقرارات التى تتخذ فى شأنه. وقد أكدنا -من خلال هذا المقال- أن رجال الاقتصاد ليسوا أصحاب الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بتلك الأمور. فالدراسات الاقتصادية فى مجال الموروث الحضارى، ليست نهائية، وهى تفسح مساحة للتفكير، ولإبداء الرأى. وكذلك فهى -على سبيل المثال- لا تستطيع أن تكشف عن القيم الحضارية المحددة لأشكال الموروث الحضارى. ومع ذلك، لا يمكن اجتناب المسائل الاقتصادية المتعلقة بالقيمة والحافز، حين يتم تخصيص الموارد النادرة لقضية الموروث الحضارى. ولكن كثيرا من مؤيدى مشروعات الموروث، سوف يؤكد على أهمية القيم الحضارية من وجهة نظر محافظة، من دون النظر إلى القيم الاقتصادية، بما فى ذلك القيمة الاقتصادية للمشروعات المتبادلة. وهناك كثير من برامج الحكومات يتم تصميمه من دون النظر إلى الحافز الذى يؤثر فى بعض الأطراف الأخرى.

إن اهتمام رجال الاقتصاد بحلول السوق وارباحها، أمرٌ واقع. وهم يفضلون تأكيد انحياز رجال الاقتصاد إلى المسئولية الفردية، وصنع القرار بشكل ديموقراطى، وذلك لأن التفكير الاقتصادى يدور حول الحافز واختيارات الأفراد. وهذا هو السبب فى اتفاق الأعمال التى لا تخضع لقوانين السوق، مع انحياز رجال الاقتصاد الذين يفضلون أن يتخذ الأفراد والمنظمات الخاصة المبادرات، ويضطلعون بالمسئولية كلما كان ذلك ممكنا، وباحبذا لو قاموا بذلك من طريق الهبات والعمل التوطعى، ومن

دون الحصول على ربح. ومع ذلك كله، يقر رجال الاقتصاد بأن الحكومة تقوم بدور مهم فى تملكها لبعض المشروعات، وتحفيز المجموعات الخاصة، والتحكم فى مجال الموروث الحضارى من طريق اللوائح والمعلومات، وإتاحة الموارد لحماية الاهتمام الجماعى وتشجيعه، للحفاظ على الموروث الحضارى فى العالم كله.

إسهام إميكو كاكيوش

الحفاظ على الموروث وإعادة التطوير الحضرى

مثال ناجاهاما

إن ناجاهاما مدينة صغيرة يعيش فيها خمسون الف نسمة، وتقع فى شيجا بريفكتور فى اليابان. ومنذ أن بنى هيديبوش توبوتومى قلعة هناك فى نهاية القرن السادس عشر، أصبحت المدينة مركزًا تجاريا مزدهرا. ومع ذلك، فقد أصاب ناجاهاما الكساد فى الثمانينيات من القرن العشرين، مثل بقية المدن اليابانية، وبدات تعانى الركود الاقتصادى. وفى ١٩٨٨، بدا مشروع للقضاء على هذا الكساد، من طريق إعادة تاهيل الموروث الحضارى، وتشجيع الصناعات الثقافية.

وفى ملتقى شارعين رئيسين فى منتصف المدينة، يقف مبنى يرجع تاريخه إلى فترة ميجاى، وقد بنى فى الأصل على انه بنك كوروكابى. وفى ١٩٨٧، تقرر أن يتم تدميره، ولكن مجلس مدينة ناجاهاما تدخل، وبدا يطالب بترميمه. ومن ثم اسس المجلس، وبمعاونة ثمانى شركات خاصة، مشروع "قطاع ثالث" جديد يطلق عليه مؤسسة كوروكابى، للقيام بمشروع الترميم. وقد استثمر كل من الشركات ومجلس المدينة تسعين مليون ين، واربعين مليون ين على التوالى، لإقامة مؤسسة كوروكابى، التى باعت المبنى فى العام التالى. وقد كان من المقرر استخدام كل من الحرف التقليدية و الحرف الحديثة لصنع الآنية الزجاجية، كاساس لخطة التطوير التى وضعتها المدينة. فقد تم تحويل بنك كوروكابى السابق إلى منزل كوروكابى لبيع السلع الزجاجية والآنية العالية الجودة المستوردة. وتم بناء معمل زجاجى جديد، وافتتاح

مطعم، كان فى أصله مستودعا، يقدم الطعام بأدوات مائدة زجاجية صنعها فنانون محليون. ومن طريق تلك المبانى الثلاثة، بدأت مؤسسة كوروكابى فى تأسيس ميدان كوروكابى عام ١٩٨٩، وفى خلال فترة قصيرة لا تتعدى تسعة شهور، استطاع أن يجذب مائة ألف زائر. ومنذ ذلك الحين، بدأت مؤسسة كوروكابى فى تجديد حوالى ثلاثين منزلاً من المنازل القديمة القريبة، وفى فتح المحلات والمطاعم والمعارض. وفى الوقت الحالى، يضم ميدان كوروكابى نفسه ثلاثين مبنى، أصلها مبانٍ قديمة، كانت مخازن أو بيوتا للتجار ... إلخ. وبحلول عام ١٩٩٨، وصلت المبيعات السنوية إلى حوالى ٩٠٠ مليون ين، ووصل عدد الزائرين إلى ١٫٨ مليون فى السنة الواحدة.

ويرجع السبب فى نجاح مشروع ميدان كوروكابى إلى عدة عوامل، منها، إن المزج بين القديم والحديث - أى استخدام المواقع التاريخية استخدامات جديدة - فكرة صائبة. ثم إن استراتيجية الإدارة فى استخدام مشروع القطاع الثالث تعد وسيلة مثالية لخلق التعاون بين القطاعين الخاص والعام. وبالإضافة إلى ذلك، ففي إطار تطوير الزجاج، استطاع المشروع أن يطور عملية تصنيع الآنية الزجاجية، وعرضها وبيعها فى الوقت نفسه. ومن ثم، فقد سمح بوجود توسع متوازن لإحدى الصناعات الحضارية المهمة.

وقد ثبت أن ميدان كوروكابى كان كعامل حفاز، شجع على مزيد من التطوير الحضارى فى المدينة. وقد استطاع المشروع ان يجتذب كثيرا من الناس إلى بعض المناسبات التى تمارس فيها الفنون الأدائية الموجودة من قبل، مثل معرض بونباى لأشجار البرقوق الخزفية فى الربيع، ومثل اداء بعض الأولاد لعرض كابوكى على العربات المزينة فى مهرجان هيكيياما ماتورى، ومهرجان الألعاب النارية فى الصيف. كما أن زائرى الميدان ينجذبون أيضا إلى مشاهدة بعض المواقع الحضارية القريبة، مثل المعابد، والأضرحة، والمتاحف، والمواقع التاريخية، والساحات. ونتيجة للنجاح

الذى حققه ميدان كوروكابى، بدأ مجلس المدينة والقطاع الخاص يفكران فى عمل مزيد من مشروعات استثمار رأس المال، مثل المتاحف والطرق، لعمل مزيد من التطويرات الحضارية والاقتصادية فى المدينة.

هذا، ويعد مشروع ميدان كوروكابى فى ناجاهاما مثالاً دالاً على الطريقة التى يمكن من خلالها الجمع بين ترميم الموروث الحضارى وإعادة استخدامه، وبين إحدى الصناعات الحضارية، التى تهدف إلى تجديد الموروث الحضرى وإحيائه.

كما أن مؤسسة كوروكابى تعطى مثالاً للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص فى إدارة هذا النوع من مشروعات التطوير الحضرى، وهو مثال يستحق التطبيق فى أجزاء مختلفة من العالم.

إسهام پاولا آغوسيتنى

تقويم ما لا يقبل التقويم

مدينة فاس

فى المدينة المغربية القديمة، مدينة "فاس"، والتى يقال إنها خارج المجال الزمنى، مازالت البغال تحمل البضائع، وتسير بها فى الشوارع الضيقة المزدحمة، ومازال صانعو الأدوات المعدنية يضربون النحاس بقوة امام الدكاكين الضيقة. وفى عام ١٩٧٦ ادت الأهمية التاريخية والحضارية لتلك المدينة، إلى قيام منظمة اليونسكو بإعلانها عن إنشاء موقع للتراث العالمى. ولكن هاهى مدينة فاس اليوم -تلك المدينة التى تعد مركزًا دينيًا منذ ما يزيد على الف عام، ومثالاً على عظمة الفن المعمارى والذخيرة الحضارية لمدينة المغرب- تتعرض للتهديد من البنية التحتية المتهدمة، ومن التلوث المدمر والفقر، وتحتاج إلى ترميم.

وقد منح البنك العالمى قرضين يبلغ مجموعهما اربعة عشر مليون دولار عام ١٩٩٨، إسهامًا من الجهود الدولية المبذولة فى ترميم المدينة، وإعادة صيانتها، والمحافظة على شهرتها الفنية والحضارية، و على قيمتها الروحية. إن مشروع إعادة ترميم مدينة فاس، من شأنه أن يسهم فى الحفاظ على مدينة فاس وتطويرها، مع الاهتمام الخاص

بالأشياء التاريخية الموجودة داخل المنازل، وجودة البيئة الحضرية، من طريق التدخل المباشر، وبذل الجهود للمحافظة على الآثار من قبل الجهات الخاصة.

وقد قام البنك العالمى بعمل دراسة تجريبية، باستخدام وسيلة التقويم الممكنة، وتدريبات دلفى Delphi (طلب آراء الخبراء) لقياس بعض من المزايا الاقتصادية التى تاتى كنتيجة لاكتمال المشروع بنجاح. وقد تم استخدام تلك الوسائل لتقويم السلع العامة، من طريق تحديد ما الذى يمكن ان يتطوع الناس لإنفاقه على بعض التحسينات (فى هذه الحالة لإعادة بناء مدينة فاس). وتستخدم تلك الوسائل لإثارة الرغبة فى الدفع بالدولار.

إن المزايا الاقتصادية للمشروع، يمكن تقسيمها إلى خمسة فئات بناء على المستفيدين منها، فى الفئة الأولى، توجد تلك المزايا التى تشكل حقا شرعيا لسكان مدينة فاس. أما الفئة الثانية، فتشكل المطالب الشرعية للمغاربة الذين لا يعيشون فى مدينة فاس. والفئة الثالثة تختص بالزائرين الأجانب لمدينة فاس. والفئة الرابعة تختص بالزائرين الأجانب للمغرب، والذين لا يزورون مدينة فاس فى خلال رحلتهم الحالية. والفئة الخامسة تختص بغير المغاربة الذين لا يزورون المغرب. إن الدراسة الحالية لا تُعنى بأى من المزايا التى تخص المغاربة (الفئة الأولى، والفئة الثانية)، ولكنها تركز على تحديد المزايا التى يستطيع غير المغاربة الحصول عليها فى حالة تنفيذ المشروع.

بالنسبة إلى ذلك الجزء من الدراسة، الخاص بوسيلة التقويم الممكنة، فقد تم بحث عينة هى عبارة عن ٦٠٠ من البالغين، يمثلون السياح، أو زائرى المغرب للعمل، أو لأى من الأغراض الأخرى، فى الفترة من يونيو إلى يوليو ١٩٩٧. وقد تم تزويد المشتركين بمعلومات عن مدينة فاس، والاقتراح المقدم لتاهيلها، ثم يتم سؤالهم عن الإسهام الذى يستطيعون تقديمه لتمويل المشروع. وفى دراسة دلفى، تم استعراض عينة من آراء

ثلاثين من الخبراء فى وسيلة التقويم الممكنة، للحصول على تقديراتهم عما يعتقدون أنه رغبة ضعيفة للدفع فى مشروع إعادة تأهيل مدينة فاس من قبل الأوروبيين المقيمين فى مدينة فاس.

إن نتائج تلك الدراسة ترجح أن المزايا الاقتصادية من وراء هذا المشروع، تعد عديدة ما دمنا نأخذ بعين الاعتبار قيم الاستخدام وقيم التبادل لهذا الموروث الحضارى. وتشير التقديرات المتحفظة، المبنية على وسيلة التقويم الممكنة وتحليل

جون راسكين

دلف، إلى أن،

- بالنسبة إلى الزائرين الأجانب لمدينة فاس، فالقيمة السنوية الإجمالية لمشروع مدينة فاس تبلغ أحد عشر مليون دولار.

- بالنسبة إلى الزائرين الأجانب من خارج مدينة فاس للمغرب، فالقيمة السنوية الإجمالية لمشروع مدينة فاس تبلغ حوالى سبعة وأربعين مليون دولار.

- بالنسبة إلى الأسر الأوروبية (بما فى ذلك النرويج وسويسرا)، تصل القيمة السنوية الإجمالية لمشروع مدينة فاس إلى مئات الملايين من الدولارات. حتى لو أن جزءا من مجموع المزايا التى يحصل عليها الزائرون (مجموع سنوى يصل إلى ثمانية وخمسين مليون دولار) يمكن الحصول عليه فى المغرب، من طريق رفع ضريبة السياح على سبيل المثال. يمكن ضمان دخل سنوى ثابت لاستخدامه فى تمويل الاستثمارات اللازمة للمحافظة على مدينة فاس وغيرها من المواقع. يزيد الدخل السنوى على تكاليف المشروع بأربعة

عشر مليون دولار.

من الضرورى أن نعلم أن التحليل الاقتصادى ليس هو الطريقة الوحيدة، التى يجب استخدامها فى تقرير جدوى استمرار المشروع؛ فهناك اعتبارات أخرى يجب النظر إليها، مثل الاعتبارات الاجتماعية والحضارية والسياسية. فالتحليل الاقتصادى هو مجرد واحد من عدة عوامل متاحة أمام صانعى القرارات، لاتخاذ قرارات أكثر جوهرية.

إشارة

للحصول على مزيد من التفاصيل فى هذه الدراسة، انظر دراسة إسماعيل سيراجلدين، امكنة خاصة جدا، فن العمارة وعلم الاقتصاد فى المدن التاريخية، واشنطن D.C. البنك العالمى ١٩٩٩.

إسهام ريتشارد أ. انجلهارد

التعبئة الجماعية للحفاظ على الموروث وتنميته

إن المحافظة على الموروث الحضارى يعتمد على التزام المجتمعات المحلية واشتراكها. وقد توصل كل من صانعى السياسات والمحافظين، إلى أن افضل وسيلة لتنفيذ لوائح الحماية فعليا وبموافقة الجميع، هى أن يتولى السكان المقيمون بالقرب من المواقع الأثرية، دورا رائدا فى تطوير سياسات المحافظة على الموروث، بل فى إدارة المواقع نفسها.

وفى إطار هذا السياق، شكلت منظمة اليونسكو مشروع الجهود والحماية المحلية (LEAP)، لإيجاد الوسيلة التى يتم من خلالها تشجيع المجتمعات المحلية، لكى تشرف على الموروث، وتديره بكفاءة، وتمكينها من تطويره بأسلوب مسئول ومثمر ومستمر. إن هذا المشروع يعد احد مشروعات التنمية، التى تؤكد ان الحفاظ على الموروث لا يعد رفاهية بالنسبة إلى الاقتصاديات المتقدمة. والعنوان الكامل للمشروع هو "التنمية المجتمعية المتكاملة، والحفاظ على الموروث الحضارى من خلال الجهود المحلية".

وهو يصف الحفاظ على الموروث، بانه نشاط يمكنه ان يجلب فرصا اقتصادية، ويخلق فرص عمل، و-من

ثم- يزيد من الدخل، ويحد من الفقر، اعتمادا على التكنولوجيا التقليدية، وعلى المواد المتاحة محليا، والموارد البشرية للمجتمع الوطني.

وحتى يتحقق ذلك، يهدف البرنامج المشروع إلى تمكين السكان في المجتمعات المحلية من:

- فهم وتأييد الحفاظ المستمر على الآثار والمواقع المتميزة محليا، وكذلك الحفاظ على التقاليد المرتبطة بالحضارة الوطنية.
- لعب أدوار رائدة في أعمال الحماية والمحافظة، وأيضا في تفسير قيم الموروث التي يجب حمايتها.
- تنمية الوسائل التي يستطيعون من طريقها الاستفادة ماديا من المحافظة على الموروث.

وقد تم تطوير البرنامج واختباره -بدءا- في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وعند تحليل وضع السكان الحاليين لمعظم المواقع الأثرية في آسيا والمحيط الهادي، سنجد أنهم سلالة مباشرة لبناة هذا الموروث، ومن ثم، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية في مواقع الموروث، في المنطقة المبنية على القيم والممارسات الحضارية الأصلية التقليدية، يمكن أن تكون الحلول الأكثر قبولاً، والأكثر استمرارية على المدى الطويل، ويعد ذلك افتراضا ضمنيا للمشروع.

ومع ذلك، ففي إطار المنطقة، تعد عمليةَ تعديل وتوحيد المستوطنات المحلية والموروث، عملية معقدة، فالناس الذين يعيشون في المواقع الحضارية التاريخية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، سيجدون أنفسهم -بشكل نمطي- في واحد من أربعة مواضع على الأقل بالنسبة إلى الموقع، فهم إما أن يكونوا،

- سكانا حضريين للمدن التاريخية أو مراكز المدن القديمة، مثل كاثماندو (نيبال) Kathmandu (Nepal) وليجيانج (الصين) Lijiang (China)

وهوى آن (فيتنام) Hai An (Viet Nam) او فيجان (الفلبين) Vigan (Philippines) . وفى مثل هذه الحالات، غالبا ما يعيش السكان الحاليون فى المبانى المحمية، وربما يكونون سكانا لها.

- وإما سكانا مدنيين للآثار الدينية او غيرها من الآثار التاريخية العامة، وهم يستمرون فى استخدام الآثار التاريخية فى الأغراض التى بنيت خصيصا من اجلها. وتعد لوانج برابنج (لاو بى دى آر) Luang Prabang (Lao PDR) وكاندى (سريلانكا) Kandy (Srilanka) مثالين على المواقع التى يعد الاشتغال بمواقع الموروث وإدارته فيها، احد التقاليد المستمرة.

-وإما سكانا ريفيين فى الأمكنة الطبيعية الحضارية، مثل مزارع الأرز على سلسلة جبال الفلبين، وسهول تونل ساب الغارقة فى الفيضان فى منطقة انجلكر فى كامبوديا، وبحيرة إينلى فى ميانمر، وبحيرة توبا فى جزيرة سوماترا فى إندونيسيا، وموستانج فى نيبال، ووادى هنزا وموات فى باكستان. ويعد استخدام السكان لأساليب الفلاحة التقليدية والآلات التقليدية، هو السبب فى الحفاظ على مصداقية تلك الأمكنة الطبيعية.

- وإما سكانا يعيشون بالقرب من المواقع الأثرية، ولا يدرون ان الأرض التى يقفون عليها تحوى تاريخا (على الأقل حتى يأتى الباحثون ليخبروهم بالحقيقة)، ولحسن الحظ، ولأن اساليب البناء المعمارى المحلية فى المنطقة لا تتسم بالتعدى او الانتهاك، فإن الآثار الموجودة تحت الأرض فى مثل هذه الأمكنة، مثل بان شيانج (تيلاند) Ban Chiang (Thailand)، وخار بولجاس (منجوليا) Khar

Bulgas (Mongolia) او سهل جارز (لاو بى دى آر) Jars (Lao PDR)، تبقى سليمة ولا يمسها اذى.

وهناك ما يشكل تهديدا للبقاء المستمر للثروات التاريخية، و لمخزون راس المال الحضارى الإقليمى. وتتضمن تلك التهديدات، الزيادة السكانية، والتدهور البيئى، وتحويل الزراعة التى يعتمد السكان عليها فى معيشتهم ،وضياع طرق زراعة الأرض التقليدية، واخيرا الضغوط التى يشكلها التطور السياحى غير المستقر.

يتضمن من يتتبع تنفيذ المشروع، بدء مجموعة من الأنشطة الجماعية، التى تشجع افراد المجتمع المحلى على تقويم الخصائص الفريدة، والإمكانات، والجهد الاقتصادى للعوامل التى تشكل الموروث الحضارى المادى والمعنوى، ثم تصميم خطة عمل مجتمعية، لتطوير تلك العوامل بطريقة مربحة ومستمرة. ومن خلال المشروع، يتم تقديم المعونة فى شكل نصائح فنية عملية، وايضا فى شكل منح وقروض إذا لزم الأمر.

إن استراتيجية تنفيذ المشروع لها هدف سياسى واضح، فهى توضح كيف يكون الحفاظ على الموروث اداة فعالة فى خلق فرص عمل، وفى جلب الدخل، ومن ثم الحد من الفقر، وذلك من طريق تشجيع حماية الموروث، وتمكين المجتمعات المحلية من تطوير موروثها بشكل واع ومستمر ومثمر. ومن خلال هذه الاستراتيجية، يصبح الحفاظ على الموروث احد انشطة التنمية، التى تخلق فرصا اقتصادية، باستخدام المهارات التقليدية والموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمع.

وتختلف الأنشطة من موقع إلى موقع، اعتمادا على الظروف والحاجة، كما تتطور بشكل مستمر. لكن تدور جميعها حول ثلاث نقاط رئيسة،

١ - منح التدريب العملى فى الحفاظ على الموروث والإدارة، من خلال تدعيم

القدرة الداخلية على المستوى المحلى، وهذا يعنى العمل مع المدن المحلية، ومديرى المواقع، والحكام المجاورين، ورجال الأعمال المحليين، ومجموعات النساء والشباب، وقساوسة المعبد، من اجل تطوير خطط المنطقة، والإدارة البيئية المقبولة شعبيا، للحفاظ على المناطق التاريخية وتطويرها. ويمكن للمناطق المصونة الناتجة، ان تكون صغيرة فيما يقارب حجم شارع او ساحة، او كبيرة بما يكفى لكى تضم المجتمع باسره والأمكنة الطبيعية المحيطة. وهذه الاستراتيجية تتضمن التدريب على استخدام ادوات الإدارة الأساسية، مثل وضع الخرائط وانظمة المعلومات الجغرافية التى يدعمها الكمبيوتر، من اجل إزالة الغموض عن تلك التقنيات، وجعل تلك المزايا متاحة للسكان المحليين، حتى يصبحوا قادرين على إدارة ممتلكاتهم بكفاءة.

٢ - تشجيع المشاركة المجتمعية للحفاظ على الموروث، وخاصة فى المناطق الحضرية، من خلال المشاركة العامة والخاصة لتطوير هذا الموروث بطريقة اقتصادية مستمرة (تتضمن إعادة استخدام تلك التسهيلات، او عدم استخدامها). ومن خلال تلك الجهود، تنشا اخلاقيات القيادة. وقد اثبتت برامج علم الآثار العامة، فى المدارس الوطنية، والمتاحة للمجتمع بطبقاته كلها، فائدتها فى خلق اخلاقيات الرعاية الوطنية للموروث العام المشترك.

٣ - استخدام السياحة الحضارية كاداة للحفاظ على الموروث

المادى والمعنوى، ويتضمن ذلك تطوير التدريب على المهن السياحية الضاربة الجذور فى الحضارة المحلية والتاريخ. ومثل هذه الجهود من شانه أن يعيد الثقة فى الموروث المحلى، ويثير الرغبة فى إدارة الموروث بكفاءة. ومن هنا تجذب هذه الجهود رجال الأعمال إلى الأمكنة التاريخية التى تم احياؤها. ويثير هذا المشروع تحولاً ملحوظا فى نظام الحفاظ على الموروث، فبعد أن كان تخصصا فنيا لطبقة معينة، ولا يمارسه إلا نخبة من الخبراء، أصبح حركة شعبية، بحيث يتحمل مسئوليته الأفراد، وتديره وترعاه المجتمعات المحلية.

فإذا أثبت هذا المشروع نجاحه فى ربط التنمية الاقتصادية بالحفاظ على الحضارة والموروث، نكون قد حققنا شيئا مهما جدا.

فالحفاظ على الموروث سيصبح مجالاً للنشاط العالمى، من خلال منطقة آسيا والمحيط الهادى، كأداة للتنمية الاقتصادية المستمرة، والتنمية البشرية المناسبة لكل موقع على حد.